



Unicons

يونيكونز للاستشارات المحدودة

سلسلة ورش عمل للتوافق حول برنامج للإصلاح الاقتصادي في السودان

ورشة عمل رقم (2)

## نحو إصلاحات زراعية لمستقبل أفضل

### مقدمة:-

نظمت شركة يونيكونز للاستشارات بالتعاون مع المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً ورشة عمل حول الوضع الراهن للزراعة بالسودان وتحديات الإصلاح وذلك ضمن سلسلة ورش العمل التي تهدف للتوافق حول برنامج للإصلاح الاقتصادي يتم تطبيقه اذا ما تحقق الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في السودان وذلك يوم السبت الموافق 2015/5/16م بقاعة الصداقة بالخرطوم.

شارك في الورشة حوالي خمسة وعشرين من المختصين في مجال الاقتصاد والانتاج الزراعي والسياسات الزراعية من المسؤولين الحكوميين العاملين في وزارات الزراعة الاتحادية والولائية والباحثين وأساتذة الجامعات وعدد من الوزراء السابقين بوزارة الزراعة ومدراء ادارات المشاريع الزراعية واصحاب الشركات والمشروعات الزراعية من القطاع الخاص بالاضافة الى مجموعة من البرلمانيين والأكاديميين وممثلي عدد من المنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وقد قدم في الورشة البروفسير مامون إبراهيم ضو البيت ورقة علمية بعنوان نحو إصلاحات زراعية لمستقبل أفضل وتمت مناقشتها من قبل المشاركين في الورشة.

### الافتتاحية:-

أ. عابدة المهدي (شركة يونيكونز للاستشارات): اوضحت الاستاذة عابدة أن الهدف من تنظيم هذه الورشة هو بناء رؤية مشتركة بين مختلف المنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني واصحاب المصلحة في السودان حول برنامج اصلاحي للقطاع الزراعي في السودان كجزء من سلسلة ورش عمل لتصميم برنامج اصلاح اقتصادي شامل وذلك بغرض تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والعادل والمستدام، وأشارت الى عدم وجود برنامج متفق عليه بين مختلف القوى السياسية في السودان يمكن تطبيقه اذا ما تحقق التحول الديمقراطي مما يستدعي ضرورة التوافق حول خطة للإصلاح تتضمن توصيات بناءة تسهم في تذليل عوائق تنمية القطاع الزراعي في السودان.

بروفسير/ عبد الله احمد عبد الله (رئيس الجلسة): أوضح ان الزراعة من أهم الانشطة الاقتصادية التي عرفتها البشرية الا انها بطبيعتها تتطلب الكثير من الوقت والجهد لتحقيق أهدافها، كما أوضح أن السودان يتمتع بموارد زراعية هائلة لا تتوفر في الكثير من بلدان العالم الأخرى. ويرى ب. عبد الله أن صلاح السودان يعتمد على صلاح زراعته، ولكن بالرغم من توفر الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة

والأيدي العاملة والقناعة التامة باهمية الزراعة الا ان هنالك تحديات حالت دون تحقيق التنمية الزراعية في السودان.

## الوضع الراهن للزراعة بالسودان وتحديات الإصلاح:

بروفسير / مامون ابراهيم ضو البيت

هدفت الورقة الى عرض واقع الزراعة في السودان ودورها الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي، وتقديم توصيات تمكن القطاع الزراعي السوداني من الاستفادة من الفرص المتاحة محليا وعالميا لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية والامن الغذائي وتخفيف حدة الفقر.

بالنظر لواقع الزراعة في السودان خلصت الورقة الى انه بالرغم من توفر موارد ضخمة الا ان الانتاجية متدنية لكل المنتجات الزراعية، كما أن الاداء العام للزراعة يتسم بانخفاض النمو والمساهمة في الناتج المحلي، اذ لا تعكس مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي الامكانات الزراعية الحقيقية التي يتمتع بها السودان.

مما خلصت اليه الورقة أيضا أن قطاع الانتاج الحيواني هو المساهم الاكبر في الناتج الزراعي للسودان، والقطاع المطري التقليدي يساهم بقدر اكبر من مساهمة القطاع المطري الآلي، كما ان هنالك زيادة في المساحات المزروعة بالذرة وانخفاض لمساحات عدد من المحاصيل الاخرى، بالاضافة لارتفاع اعداد الثروة الحيوانية في السودان.

في حقبة الستينات من القرن الماضي كان الصمغ العربي، والقطن وال فول السوداني يمثلون غالبية صادرات السودان اما الآن فقد اصبح السمسسم يحتل المرتبة الاولى وتراجعت اهمية الفول السوداني والقطن في الصادر، وانخفضت حصة السودان في السوق العالمي للصمغ العربي، ودخلت صادرات جديدة مثل الخضر والفاكهة وحب البطيخ واصبحت الصادرات الحيوانية اكثر اهمية من ذي قبل. أما الواردات الزراعية فتشكل حاليا نسبة كبيرة من الواردات الكلية للسودان فالقمح والدقيق يمثلان 42% من الواردات، والسكر يمثل 26% وزيت الطعام تمثل 6% من الواردات الزراعية.

حصرت الورقة الهيئات والمؤسسات والوزارات الحكومية التي تدير شؤون القطاع الزراعي على المستوى الاتحادي وهي تشمل وزارة الزراعة والري، ووزارة الثروة الحيوانية، ووزارة البيئة والغابات، وقد تم التحول لهذا الوضع بعد ان كانت هنالك وزارة للزراعة والغابات ووزارة للري والموارد المائية ووزارة للثروة الحيوانية والسمكية. اما على المستوى الولائي فهنالك نمطان لادارة الشأن الزراعي؛ وزارة واحدة للزراعة والري والغابات، أو وزارتان احدها تتولى الزراعة والري والغابات والثانية للثروة الحيوانية والسمكية والمراعي. وقد اوضحت الورقة ان هنالك ضعف في العلاقات بين الوزارات الاتحادية ذات الصلة بالزراعة وبين الوزارات الاتحادية والولائية وان العلاقة بين تلك الوزارات ووزارة المالية علاقة تمويل فقط وهنالك غياب واضح لجانب التخطيط الاقتصادي. كذلك هناك عدم وضوح للدور التنفيذي للوزير في وزارات الزراعة وتضارب ادوار وزراء الدولة مع الوكلاء، كما ان الانفاق على الزراعة في الولايات محدود جدا وميزانية الزراعة الاتحادية ليس فيها التزام بالتنفيذ. اكثر من ذلك لا يوجد تنسيق في البرامج

الزراعية بين الولايات، وهناك مشكلة تضارب في ادارة المشروعات القومية بين المركز والولايات. أما اتحادات المزارعين فقد وصفتها الورقة انها اتحادات مسيسة بعيدة عن المزارعين ومشاكلهم وأنها لا تعمل لاجل لمصلحة المزارعين، بل للمصالح الشخصية في اغلب الاحوال.

عددت الورقة الخطط والبرامج التي تم تصميمها في السودان بدأ بالاستراتيجية ربع القرنية (2002-2027)، والخطة الخمسية 2004-2008، والخطة الزراعية (2004)، والنفرة الخضراء (2008-2011)، والنهضة الزراعية، والبرنامج الثلاثي للاستقرار الاقتصادي (2012-2014)، والبرنامج الخماسي (2015-2019)، والبرنامج الشامل للتنمية الاقتصادية في افريقيا CAADP. توصلت الورقة الى ان جميع تلك الاستراتيجيات قد اعدت بصورة علمية ومهنية عالية لتحقيق التنمية الاقتصادية عامة وتنمية القطاع الزراعي خاصة، إلا انها واجهت مشكلات كبيرة عند التطبيق.

من أكثر العوائق التي حالت دون نجاح تلك الخطط الاستراتيجية في تطوير الزراعة في السودان سوء الادارة، والتدخلات السياسية، والصراعات بين الاجهزة التنفيذية، وضعف اجهزة المراقبة والمتابعة والاشراف، ومحدودية التمويل المصرفي الموجه للزراعة وتركيزه على القطاع المروي فقط. وبالرغم من التطور الملحوظ في البنية التحتية المتمثل في مشروعات حصاد مياه والسدود والطرق والعبارات، إلا ان انهيار السكة حديد وعدم الاستفادة من الكهرباء وعدم توفر بنيات التخزين كانت اكثر العوائق تأثيرا على الزراعة في السودان. بالمثل التوسع في البنيات التحتية لم تصاحبه دراسات فنية للاستفادة من المشاريع الجديدة مثل تعليبة خزان الروصيرص التي لم يستفاد منها حتى الآن، والكهرباء التي يتم توفيرها لكن استخدامها لا يتجه غالبا نحو الزراعة.

تعتبر حيازة الأرض واستخدامها من اكبر المشكلات التي تعوق تطور الزراعة في السودان، فالقبائل تسيطر على الارض، واصبحت الارض سلعة بدلا من ان تكون موردا انتاجيا وبرز بوضوح التضارب في الاختصاصات الاتحادية والولائية فيما يخص تخصيص الارض للاستثمار الزراعي، وهناك قانون جديد سيصدر لتحديد سلطة الاراضي ولتسهيل استخدام الارض كضمان للتمويل.

أشارت الورقة الى ان السودان لديه خبرة طويلة في مجال البحث الزراعي وانتاج التقانات وقد اثبتت نتائج البحوث الإمكانات الهائلة والعائد العالي الذي يمكن تحقيقه باستخدام التقانات الزراعية الحديثة ولكن للأسف لم تتم الاستفادة من تلك النتائج.

فيما يخص التسويق، تلاحظ ان سيادة النظم التقليدية، في السابق تم إحداث مؤسسات حكومية لتسويق المنتجات الزراعية مثل شركة الاقطان وشركة الصمغ العربي وشركة الحبوب الزيتية لكنها جميعها فشلت، كما ان اسواق المحاصيل تواجه مشكلة تضارب الإختصاصات وعدم وجود التنسيق بين الجهات المختلفة وعدم وضوح النظم الادارية وعدم وجود جهات مختصة مسؤولة عن تطوير تلك الاسواق لمصلحة المنتجين. وفي بعض الاحيان يتم وضع حلول مؤقتة لمشكلة التسويق مثل شراء البنك الزراعي لفائض الانتاج لكن هذا يتيح الفرصة للوسطاء للاستفادة على حساب المنتجين. عالميا نجد ان نظم التسويق قد تطورت عبر اتحادات المنتجين الامر الذي لم يبدأ في السودان بعد. حاولت الدولة تطبيق تجربة تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع

الزراعي لكنها فشلت فالقطاع الخاص المؤسسي ظل يعمل منذ فترة طويلة في السودان لكنه لم ينجح بسبب عدم الاستقرار السياسي وتشوه سوق المدخلات بدخول الدولة.

وضعت الورقة عددا من الاصلاحات لتطوير الزراعة في السودان يعتقد معد الورقة انها كفيلة بتحقيق التنمية الزراعية المنشودة اذا ما طبقت بالطريقة الصحيحة وسترد تلك الاصلاحات بالاضافة الي توصيات المشاركين في نهاية هذا التقرير.

## النقاش:-

اجمع المشاركون في الورشة على اهمية القطاع الزراعي للاقتصاد السوداني ومساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وفي توفير فرص عمل والمساهمة في الصادرات، واكدوا وجود موارد كافية تمكن هذا القطاع من تحقيق الامن الغذائي للسودان والمنطقة العربية، لكن في ذات الوقت اكدوا ان الزراعة في السودان لم تتطور وان السودان قد فشل في توفير غذائه، كما اقر الجميع بأن الورقة قد فصلت بدقة العوائق التي تواجه تطور الزراعة في السودان، لكنهم أضافوا اليها المزيد من التوضيح يمكن تلخيصه فيما يلي:

اتفق الجميع على ان المناخ السياسي الذي ساد السودان خلال العقود القليلة الماضية وما صاحبه من نزاعات مسلحة واقتتال جعل اكثر من 70% من الميزانية تذهب للامن والدفاع، وعدم وجود دولة بل حكومات تغيير الدستور والمؤسسات بشكل مستمر، وتطبيق سياسة التمكين واقصاء الآخر والفساد الذي استشرى في البلاد وعدم وجود الحكم الرشيد، وعدم فصل السلطات، والترهل الاداري والبيروقراطية الناتجة عن التطبيق الخاطئ للفدرالية، وتدهور علاقات السودان الخارجية والمقاطعة الاقتصادية تمثل أكبر معوق للتنمية في كافة مناحي الحياة بما فيها القطاع الزراعي.

يعتقد البعض إن المشكلة الاساسية تكمن في غياب السياسات الزراعية الواضحة طيلة العقود الماضية، ففي الماضي حينما كانت وزارة المالية تهتم بتوفير المدخلات الزراعية من أسمدة وتقوى ومبيدات قبل بداية الموسم الزراعي بفترة كافية، وكان وزراء المالية والزراعة يقومون بزيارة المشاريع الزراعية للوقوف على احتياجاتها والالتزام بتوفيرها، كان أداء الزراعة جيدا. وقد كانت وزارة المالية تتولى توفير التمويل من بنك السودان المركزي، اما الآن فقد ترك الامر للتمويل المصرفي ذو التكلفة العالية والاجراءات المطولة الذي يصل المزارع بعد فوات الاوان. وبمثلما لا توجد استراتيجية للتنمية الزراعية في السودان، لا توجد مؤسسية، فالعديد من مؤسسات الدولة التي كانت تتولى مسؤولية ادارة القطاع الزراعي قد الغيت. ولا توجد قناة لدى اصحاب القرار حتى لدى بعض قيادات وزارات الزراعة بأهمية التنمية الزراعية في السودان.

كذلك يدلل هؤلاء على غياب السياسة الزراعية السليمة بالعديد من الامثلة لتطبيق سياسات خاطئة قادت الى تدمير الزراعة في السودان بدلا من تنميتها، فالاصلاح الزراعي الذي تم خلال حقبة الديمقراطية الثانية حدث دون دراسة ونتجت عنه تأثيرات سلبية، وسياسة التأميم والمصادرة في بداية السبعينات قادت الى تدمير القطاع الخاص في كل المجالات بما فيها الزراعة، وسياسة الخصخصة والتحرير تمت بطريقة غير مدروسة، حيث تم تحويل ملكية مشروعات الدولة لافراد من الموالين للحكومة كما أنشأت الحكومة شركات تابعة لاجهزتها المختلفة تعمل في مجال الزراعة وتنافس القطاع الخاص، كما ان التحرير الاقتصادي لا

يمكن ان ينجح دون توفر الحرية السياسية. أما السياسات الاقتصادية الكلية والميزانية العامة فتوضح بجلاء ان ما هو متاح للزراعة غير مناسب لاحتياجات تنمية القطاع.

أيضا من السياسات الخاطئة أن هنالك عدة واردات زراعية غير ضرورية مثل الاسماك واللحوم والمرببات والحلويات والبسكويت يمكن الاستغناء عنها جميعها واستخدام قيمتها لاستيراد مدخلات الانتاج الزراعي. من السياسات الخاطئة كذلك سياسات دعم استيراد القمح، فقد ادى ذلك لتخلي السودانين عن استهلاك الذرة التي تنتجها البلاد وتحولوا الى استهلاك القمح المستورد الذي يكلف السودان حوالي بليون دولار في العام كما حد القمح المستورد من فرص نجاح انتاج القمح محليا بسبب انخفاض اسعار القمح المستورد. لا توجد دولة في الدنيا تتخلي عن استهلاك الغذاء الذي تنتجه البلاد، لكن هنالك مستفيدين من سياسة دعم القمح لذلك كان لا بد من أن تستمر. لكن هنالك من يعارض الاتجاه نحو رفع الدعم عن استيراد القمح بسبب ان القمح سلعة سياسية يستهلكها سكان العاصمة واذا ما ارتفع سعر الخبز ستخرج المظاهرات ويسود الاضطراب السياسي مما يهدد بتغيير النظام لذلك تستمر الدولة في دعمه، ويرد البعض على هذه الحجة انها واهية وان السبب هو أن هنالك هجرات من الريف الى المدن خاصة الخرطوم لتركيز التنمية فيها وهذا ما يسبب الزيادة في الطلب على الغذاء، إن توفر الارادة السياسية كفيلا بتنفيذ رفع الدعم، فقط اصحاب المصلحة في الاستيراد هم من يروجون لهذه الحجة.

من الاراء التي تدعم الذهاب في اتجاه دعم انتاج القمح محليا أن الفائض من القمح المتاح للتجارة الدولية محدود جدا مما يجعل الدول المستهلكة في وضع حرج في المستقبل كما أن البحوث الزراعية السودانية انتجت أصناف مناسبة للزراعة في بيئة السودان الحارة والجافة، هذا بالإضافة الى ان الطلب على الغذاء متنامي في افريقيا، كما ان هنالك تجارب ناجحة لزراعة القمح على بعد أكثر من مائة كلم من النيل في ولايتي نهر النيل والشمالية بشكل علمي يمكن توسيعها لتكفي حاجة السودان والعالم العربي من القمح. لكن البعض يرى ان السودان ليس لديه ميزة نسبية في انتاج القمح لارتفاع التكلفة وعدم ملائمة المناخ ويطالب هؤلاء بالاتجاه نحو زراعة محاصيل بديلة للقمح اكثر ربحية.

كذلك كان هنالك اهمال متعمد للزراعة خلال الفترة التي حدث فيها انتاج وتصدير النفط في السودان (2000 - 2011)، وقد أشار البرنامج الثلاثي الى التوجه للانتاج الحقيقي وهو ما يؤكد عدم الاهتمام بالزراعة طويلة الفترات السابقة.

هنالك من يرى ان الزراعة من أكثر القطاعات التي نالت اهتماما واضحا كما أنه تمت دراسات ومحاولات عديدة للإصلاح، ابرزها كانت النهضة الزراعية والتي كانت خطة ممتازة، والاستراتيجية المرحلية لخفض الفقر التي حوت العديد من الحلول ومبادرة<sup>1</sup> CAADP التي نادى بتخصيص 10 % من الميزانية العامة للقطاع الزراعي، وقد عقدت العديد من المؤتمرات الزراعية واعدت الكثير من الدراسات الممتازة. لكن كل المحاولات لم تنجح. يطالب هؤلاء بتغيير نمط التفكير والاتجاه نحو طرح تساؤل جوهرى هو لماذا لم تنجح كل الاستراتيجيات والخطط والسياسات التي اعدت في السابق؟ ولماذا لم يتم تطبيقها؟ هل لانها غير قابلة

<sup>1</sup> The Comprehensive Africa Agriculture Development Programme

للتطبيق؟ يرى هؤلاء ضرورة تخصيص فصل خاص في الدراسة الحالية لشرح لماذا لم تنجح كل محاولات الإصلاح ولعرض اسباب الفشل في التطبيق.

يذهب هؤلاء الى ان الاستراتيجيات والخطط والسياسات التي اعدتها السودان لتنمية القطاع الزراعي سليمة ومناسبة لكن هنالك خطأ في التطبيق وغياب لالتزام الدولة بتنفيذها، فالاستراتيجيات تُعد وتترك حبيسة الادراج بينما الحكومة تنفذ برامج اخرى. والسياسات الزراعية لا يمكن ان تتم الا بمؤسسات في الوقت الذي قامت فيه الحكومة بتكسير المؤسسات العامة المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجيات. فعلى سبيل المثال قانون مشروع الجزيرة لسنة 2005 ليس به عيب لكن الخلل كان في تطبيقه مما ادى لانهايار المشروع، واكثر مشكلة الآن هي الحصول على الاراضي واستخداماتها والقرارات الادارية التي تمنع تحويل الاراضي الزراعية الى سكنية واضحة وهنالك قرارات رئاسية بانشاء مفوضية الاراضي ومراجعة قانون الاراضي وتخصيص مساحة للغابات في المشروعات الزراعية لكن كل هذا لم ينفذ. النفرة الزراعية كانت خطة ممتازة، لكن الحكم الاتحادي اصبح عقبة امام تطبيقها حيث اصبحت الامانة العامة للنفرة الزراعية جهة موازية لوزارة الزراعة وتعارضت اختصاصات الوزارة الاتحادية مع الوزارات الولائية مع اجهزة النهضة الزراعية مما اعاق تطبيق المبادرة، اما مبادرة الـ CAADP فالسودان هو الدولة الوحيدة التي لم تنفذ. نموذج آخر لاطاء التطبيق هو ان المدخلات المستوردة عبر البنك الزراعي المدعوم من الحكومة تباع للمنتج باسعار اعلى من الاسعار الحقيقية التي يبيع بها المستورد من القطاع الخاص، وهو ما يشير الى وجود فساد في عمليات استيراد وتوزيع المدخلات الزراعية، فالدعم يجب ان يوجه للمزارع بدلا عن البنك الزراعي، لذا يجب تحرير سعر الصرف المستخدم في استيراد المدخلات وترك هذا المجال للقطاع الخاص لينافس في تقديم المدخلات للقطاع الزراعي ويجب أن يتبع ذلك دعم مباشر للمزارع لان تحرير سعر الصرف يمكن ان يقود لزيادة تكاليف استيراد المدخلات.

من امثلة اخطاء التطبيق انه عند انهيار اسعار الذرة في حقبة الديمقراطية اشترت الحكومة الفائض من المزارعين مباشرة دفعة واحدة وفي الوقت الذي تم فيه حصاد الانتاج، لكن الآن حينما يكون هنالك انتاج وفير وتنخفض الاسعار تقوم هيئة المخزون الاستراتيجي بالشراء عبر وسطاء وفي اوقات غير مناسبة مما يجعل دعم الدولة لا يصل المزارع بل يذهب للوسيط ومن يموله وهو البنك الزراعي. كذلك نجد ان التدني حدث في القطاع المروى بسبب تغيير الدورة الزراعية، وقف انتاج القطن واحلاله بالقمح مما ادى لتوقف وخسارة المحالج والسكة حديد والارشاد الزراعي.

من المشكلات التي اعاقت تقدم القطاع الزراعي أن الحكومة قد فرضت ضرائب عالية على الزراعة في السودان، فالبرغم من اعلان الدولة اعفاء الزراعة من الرسوم والضرائب فقد تم مؤخرا حصر 17 نوع من الرسوم والجبايات المختلفة على الزراعة، وعلى سبيل المثال نجد أن شركة سكر كنانة لا تستطيع تسويق انتاجها الآن بسبب ما تفرضه الحكومة من ضرائب على السكر. في الواقع كل الدول تقوم بدعم الزراعة الا السودان. فضعف الاداء والمساهمة والانتاج والانتاجية هي ناتجة عن ازمة القيادة وعدم الالتزام السياسي باعطاء الزراعة حقها وعدم كفاية التمويل وتشوهات السياسات الاقتصادية وهيمنة مفاهيم الكفاف.

من المشكلات الكبيرة التي تواجه التنمية الزراعية في السودان هي عدم توفر التمويل، وقد حظيت هذه القضية بنقاش مستفيض من قبل المشاركين. فعند الحديث عن التمويل الزراعي لا بد من تحديد مفهوم التمويل بشكل دقيق اذ ان هنالك اشياء لا يمكن للتمويل المصرفي أن يقوم بتوفيرها، مثل المهام القومية الكبيرة مثل انشاء الخزانات والسدود وقنوات الري الكبرى، اما تمويل المشروعات الزراعية الخاصة فيرى اغلب المشاركين انه نشاط يحتاج الى بنك متخصص مثل البنك الزراعي الذي تحول من بنك تنموي لبنك تجاري يقبل الودائع مما استوجب اخضاعه لرقابة البنك المركزي وسياساته، كذلك الامر بالنسبة لبنك الثروة الحيوانية.

يواجه المزارع حاليا مشكلة تاخير التمويل بفعل التعقيدات الادارية مما يسبب في تاخير الموسم الزراعي بجانب تكلفة التمويل المرتفعة. هنالك من يرى ان صيغ التمويل الاسلامية المتبعة من قبل المصارف حاليا لا توفر تمويلا مناسباً للعديد من العمليات كما ان تكلفة التمويل بهذه الصيغ يفوق تكلفة التمويل بالصيغ الربوية بجانب وجود صعوبات في استرداد التمويل الزراعي، مما يدعو لاصلاح العمل المصرفي بتحويل البنك الزراعي وبنك الثروة الحيوانية الى بنوك تنموية متخصصة بالاضافة الى ان التمويل المخصص للثروة الحيوانية محدود مقارنة بمساهمته في الانتاج والصادر، الانتاج المحصولي يستحوذ على الاهتمام لكن مساهمته محدودة.

ناقش المشاركون مشكلة استخدام المياه، وذكروا ان سد النهضة الاثيوبي متغير مهم لاي استراتيجية للتنمية الزراعية في السودان اذ يتوقع ان تكون له العديد من الاثار السلبية والايجابية على القطاع الزراعي، في ذات الوقت لا احد اهتم به ووزارة الزراعة ليس لها ملف لسد النهضة، لذا لا بد من استصحاب تأثير سد النهضة. كذلك نادى البعض بضرورة الحد من التوسع الزراعي وتحويل جزء من الاراضي ذات الانتاجية المنخفضة لمراعي بسبب تدهور المخزون من المياه الجوفية المحدود، يرى هؤلاء ان من اسباب تدهور مشروع الجزيرة هو الاهتمام بمشروعات اخرى. وحاليا تقوم وزارة الزراعة بعمل جيد في مجال استخدام المياه، لكن يجب دعمها بالموارد لمواصلة العمل.

ناقش المشاركون الاستثمار الزراعي الخاص، وقد اختلفت وجهات النظر حول الاستثمار، فهنالك من يرى ان استقطاب الاستثمارات الاجنبية للعمل في الزراعة في السودان هو الحل ويؤيد الترويج الكبير تقوم به الحكومة لاستقطاب الاستثمارات الزراعية، ومبادرة السودان لتحقيق الامن الغذائي العربي وما يدور في وزارة الزراعة من اهتمام بالزراعة التعاقدية لتوفير الامن الغذائي العربي، وانه ليس هنالك مخرج لتطوير الزراعة الا بالاستثمارات الخارجية، لذلك لا بد من وضع كل الترتيبات المطلوبة من تشريعات وترتيبات ادارية للاستفادة من الاستثمار الخارجي ومراجعة اداء الامانة التي نشأت لحل المشاكل البيروقراطية التي تعوق الاستثمار والتي نتج عنها انها اصبحت لا تفعل أي شئ، فالاستثمار يواجه بمعارضة الاهالي وملاك الاراضي.

لكن هنالك من يرى ان الاستثمار الاجنبي غير مفيد للسودان بل يمثل نهب لموارد البلاد، يطالب هؤلاء بضرورة مراجعة عمل المنظمات والهيئات الاجنبية التي تعمل في مجال الاستثمار الزراعي. ويرون ان

البديل هو القطاع الخاص المؤسسي الوطني القطاع الذي ينقل التقانة ويخلق الشراكات. أشار هؤلاء للتجارب الناجحة مثل تجربة شركة سي تي سي في نقل التقانة وزيادة الانتاجية.

ناقش المشاركون تطوير سلسلة القيمة في القطاع الزراعي واهمية التحول للتصنيع الزراعي بالتوجه نحو تصدير السلع الزراعية المصنعة بدلا عن الخام وتطوير صناعات الجلود والنسيج والتي لم تظهر في الورقة بشكل واضح ودعم التخزين المبرد والجاف والمشاتل والانتاج البستاني من قبل الدولة لزيادة القيمة المضافة. هنالك تجربة في مجال القيمة المضافة حيث كان مصدري الفول السوداني واصحاب مصانع الزيوت يقدمون التقاوى للمزارعين وذلك لضمان منتج يغطي حاجة السوق. لكن هذا التحول الي التصنيع لا يمكن ان يحدث اذا لم يتم تحسين الانتاج الزراعي اولاً.

ناقش المشاركون قضية التعليم الزراعي والبحوث الزراعية ونقل التقانة، فالبعض يرى أن المستوى التعليمي للجيل الحالي متدني مما انعكس على الوضع الراهن، وان البحوث الزراعية قد تضررت بشكل كبير حالياً ويجب اعادتها لمجدها وربطها بنقل التكنولوجيا، اون هنالك غياب تام لاصحاب المصلحة عن المشاركة في النقاش وفي صنع القرار، فهنالك بحوث جرت لكنها تتعالى على المجتمع في الوقت الذي يحتاج فيه نقل التقانة الى اختيار تقانة تتلائم مع ظروف المزارع. يرى هؤلاء ان التعليم الزراعي والوعي بثقافة السوق هو بداية الاصلاح الزراعي ويطالبون بمراجعة مقررات ومناهج التعليم الزراعي في السودان وزيادة المسوحات الزراعية و اعداد اطلس زراعي وتقوية هيئة البحوث الزراعية.

لكن هنالك من يعتقد ان القدرات ليست عائق؛ فالمزارع السوداني ممتاز وهيئة البحوث الزراعية تقوم بدورها بشكل جيد والخريجين لا بأس بتاهيلهم، لكن هنالك هدر للقدرات وهدر الفنيين الزراعيين، وعدم تطبيق لنتائج البحوث، ويطالب هؤلاء باعادة تدريب الخريجين الجامعيين الزراعيين عبر خطة محكمة وضمان تمويلهم.

خلاصة القول ان الزراعة في السودان تواجه تحديات بيئية وهيكلية ومؤسسية واقتصادية، وتطلب بناء قوة عمل زراعية مستقرة ومدربة وقادرة على استخدام التقنية الحديثة عبر تحديث التعليم الزراعي وتعزيز البنية المعلوماتية وتكامل القطاع الزراعي مع القطاع الصناعي وذلك بدوره يستوجب انشاء مجالس لتحديث القطاعات الزراعية المختلفة ومراجعة الحكم الفيدرالي واعداد دراسات سلسلة القيمة وربط المزارع بالسوق، واستصحاب تأثيرات التغير المناخي والتصحر وهو ما قاد الى النزاعات الحالية، كذلك لا بد من مراجعة دور المنظمات الدولية مثل البنك الدولي الذي ادخل عدد من النماذج قادت لاثار مختلفة على القطاع اضافة الى اهمية بناء تنظيمات المزارعين.

القطاع الزراعي قطاع كبير يحتاج لعدد من الاوراق لتغطية جميع الجوانب، مثلاً قطاع انتاج الاعلاف مهم لتطوير الثروة الحيوانية، ولا بد من الاتفاق حول حجم ما ينفق على الزراعة ومناقشة تأثير الاعتماد على الاستثمار الاجنبي في الزراعة.

بالرغم من وجود خلافات حول عدد من القضايا مثل اهمية الاستثمار الاجنبي وفائدته للزراعة في السودان، والتوسع الزراعي او الحد منه، واستخدام المياه وامكانية توطين انتاج القمح، الا ان المشاركين قد اخلصوا للتوصيات التالية:-



## التوصيات:-

- (1) تحقيق التغيير السياسي والتحول الديمقراطي وضح حد للحرب والتفلات الامنية في كل انحاء السودان ومحاربة الفساد شرط اساسي لنجاح اي برنامج اصلاحي للزراعة في السودان.
- (2) التأكيد على اهمية القطاع الزراعي للتنمية في السودان
- (3) لا بد ان تتبنى الدولة سياسة زراعية شاملة تركز على الميزة النسبية للسودان وتوفر الدعم للقطاع الزراعي وتقوم على مراجعة الاستراتيجيات واشراك كل اصحاب المصلحة وعلى راسهم المزارعين وتحديد الجهة المسؤلة عن التنفيذ والاعتماد في ذلك على الاستراتيجية المرحلية لخفض الفقر وتخفيض الضرائب على الصادر الزراعي.
- (4) السياسات الكلية: العمل على إزالة التشوهات في السياسات الإقتصادية والمالية التي تعيق تطبيق نظام إقتصاد السوق وتعرقل مساهمة القطاع الخاص المؤسسي. خروج الدولة من المناشط التجارية ومن منافسة القطاع الخاص المؤسسي. إعادة النظر في ضوابط مساهمة القطاع الخاص المؤسسي خاصة مواضع الإغراق والإحتكار.
- (5) تطوير نظم الادارة وتأهيل الكوادر العاملة في تنفيذ الخطط الزراعية.
- (6) التعليم الزراعي هو أساس التنمية الزراعية: مراجعة مقررات ومناهج التعليم الزراعي في السودان وإعادة تاهيل الكوادر الفنية وخريجي كليات الزراعة والاستفادة منهم في نقل التقنية وزيادة المسوحات الزراعية وتوفير المعلومات.
- (7) في مجال هيكله القطاع الزراعي: انشاء وزارة واحدة تشمل الزراعة والثروة الحيوانية والري والغابات ومراجعة الهياكل الادارية لتلك الوزارة لضمان التنسيق التام بين المؤسسات ذات الصلة وازالة التعارض بين الهياكل وتداخل الاختصاصات ومراجعة الحكم الفيدرالي لتقوية الربط الرأسي بين المركز والولايات واحداث آليات تنسيق للنظم الزراعية المشابهة.
- (8) في مجال التمويل: استقطاب تمويل خارجي للزراعة والاستفادة من الموارد المحلية خاصة التمويل الأصغر، وتوفير السيولة للجهاز المصرفي، وتحويل البنك الزراعي وبنك الثروة الحيوانية الى بنوك تنمية ينحصر نشاطها في تمويل القطاع الزراعي. إضافة لتحرير سعر صرف استيراد المدخلات الزراعية وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بالتنافس لتوفير مدخلات بتكلفة اقل للمنتج.
- (9) في مجال حل مشكلة الأرض: إحداث مفوضية للأرض واصدار قانون لتنظيم حيازة واستخدام الاراضي وتطبيق القوانين التي تمنع تحويل الاراضي الزراعية الى سكنية.
- (10) في مجال استثمارات القطاع الخاص: تقوية آلية رصد ومتابعة وتقييم أداء المشروعات الإستثمارية للتأكد من التزامها بالخطط المتفق عليها ومساهمتها في الإقتصاد القومي. ومراجعة الجهات التي تعمل في مجال الاستثمار الزراعي ومراقبة استخدام المياه الجوفية من قبل المستثمرين في المشروعات الزراعية لتجنب جفاف مصادر المياه الجوفية.
- (11) تحليل تأثير الاستثمارات الاجنبية في القطاع الزراعي خاصة مشاريع الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي وذلك بغرض تحديد جدواها وأثرها.

- (12) **في مجال التسويق:** يجب تنظيم المنتجين وتدريبهم، وتشجيع إحداث روابط المنتجين لتقوم بدورها في التسويق وانشاء صناديق تركيز الاسعار، و بناء شبكة تخزين للمنتجات الزراعية خاصة وتطوير اسواق المحاصيل لبورصات تسويق.
- (13) **في مجال تبني التقانات الزراعية:** تمويل البحث العلمي ونقل التقنية واعادة النظر في أنماط الانتاج والنظم السائدة في المشروعات القائمة وتشجيع استخدام نظم الري الحديثة ومراجعة التركيبة المحصولية في المشروعات القائمة. توفير تمويل خاص بالتقانات الزراعية الحديثة والجديدة عبر سياسات تميز وتشجع استخدام التقانات الحديثة.
- (14) **وقف دعم استيراد القمح** ودعم الانتاج المحلي له وتشجيع استهلاك الذرة والدخن.
- (15) **الاستفادة من البنيات التحتية القائمة:** مثل تغطية خزان الرصيرص والسدود الجديدة وشبكة الكهرباء وإكمال النظرة التنموية للبنيات التحتية الخاصة بالزراعة واستكمال تنفيذ المشروعات الإنتاجية المرتبطة بالزراعة والإنتاج الحيواني والتصنيع و التنمية الريفية.
- (16) **دراسة واستصحاب تأثيرات سد النهضة** على القطاع الزراعي في السودان في الخطط والمقترحات المستقبلية لتطوير القطاع الزراعي بالسودان.
- (17) **وقف استيراد السلع الزراعية غير الضرورية** واستغلال الفائض في استيراد مدخلات الانتاج.